الفصل الثانى
المسئولية الاجتماعية للصحافة

إن الصحافة نشاط اجتماعي ينظم سلوكيات المنتمين إليها داخل جماعتهم وفي المجتمع، وهذا النشاط ينتج عنه ثلاثة أشياء: علاقات يشتبك فيها الصحفيين، ووظائف يقومون بها كي يستمر هذا النشاط الاجتماعي، وقيم تلتزم بها هذه الجماعة أو تسعى للالتزام بها كي يستمر هذا النشاط، والذي يعنينا هنا هو مدى المسئولية الاجتماعية لهذا السلوك الصحفي.

إن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية، وظهور قوى الاحتكار، واندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصاحة العامة للجمهور، كل ذلك ادى لظهور مفهوم المسئولية الاجتماعية هناك.

تاريخيا يعود هذا المفهوم في الصحافة والاعلام إلى تقرير لجنة حرية الصحافة اللآمريكية الصادر عام ١٩٤٧، والذي اشار إلى أن التجاوزات التي تحدث في الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري لها أكبر الضرر على المجتمع، وكان من الرواد في التنظير لهذا الطرح كل من: إدوارد جيرالد وتيودور بترسون و ويليام ريفرز و جون ميلر وغيرهم، ومن المحدثين بها الان ديني إليوت وكليفورد كريستيانز.

والمسئوليات الاعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات:

أولا: قيام الصحافة أو الاعلام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية.

ثانيا: المبادىء التي تسترشد بها الصحافة لتحقيق الوظائف السابقة.

ثالثا: معرفة السلوك التي يجب مراعتها من خلال الصحفين لتحقيق هذه المبادىء الاسترشادية.

ديني إليوت يقول أنه ينظر للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات:

أولا: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام.

ثانيا: مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي.

ثالثاً: مسئولية الاعلامي تجاه نفسه.

أن المسئولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف،بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة، والموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي تتضمن جهدا واعيا بعدم إصدار حكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القْبلية، والموضوعية لها ثلاثة عناصر هي: الإسناد للمصدر، وفصل الخبر عن الرأي،والتوازن.

ويشير الدكتور محمد حسام الدين إلى أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من النقاط التالية:

♦ **تبني وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية:**

من دراسة الموضوعية كقيم مهنية للصحافة نجد أنه إلى أي مدى تغلغلت أخلاقيات الدعاية في الإعلام، والآثار المترتبة على ذلك، وقد أوضح فيدلر أن الناس في العصر الحالي لم تعد قادرة على التفكير لوحدها، وذلك لأنشغالها في البحث عن الرزق وأشباع حاجاتها الآساسية،عن البحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام، وأصبحت جماهير غير مبالية، أي يمكنها تلقي أي شيء منه هذه الوسائل.

من خلال التحليل الدلالي وتحليل المضمون لوسائل الإعلام نجد التالي: شيوع الكذب، وبتر الحقائق وقلبها، وتلوين الأحداث لأسباب أديولوجية وشخصية ،وترصد شاهيناز طلعت وأحمد بدير عددا من الأساليب الفنية التي تستخدمها الدعاية، وتستعين بها وسائل الإعلام وهي:

١)استخدام الصورة الذهنية أو (الأنماط).

٢)استبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة.

٣)الاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق.

٤)الكذب المستمر مع التكرار الذي يؤدي الى ألصاقه بذهن المتلقي.

٥)التعريض والغمز وتضمين الكلام لأتهامات دون مخاطرة قوله صراحة.

٦)تقديم الرأي على أنه حقيقة.

يزداد هذا الاستخدام في حالة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بشكل شمولي، ووجودها في يد قلة من الملاك الرأسماليين، وهنا يتواجد قوى اجتماعية لاتمتلك منافذ أعلامية للتعبير عن أفكارها وأرائها ومصالحها.

- **علاقة الموضوعية بتشكيل الرأي العام:**

الراي العام هو "الراي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الآغلبية أو قيمها الإنسانية الآساسية مساً مباشراً"، أن ما ينقل من تزييف وتضليل ومتحيز من خلال وسائل الاتصال سينعكس على هذا الرأي العام الذي سيسود وسط هذه الآغلبية، وعدم التوازن نتيجة حذف جزء من المعلومات يجعل الحكم الصادر من خلال الآغلبية غير صحيح ومضلل، وفي حال اكتشاف الاغلبية لعدم مصداقية هذه الوسائل وتوازنها، فأنه بفقد ثقته في الصحافة وأهتمامه بالشئون العامة ويصبح رأي عام غير مبالي، وأن اهدار الصحافة للآخلاقيات يجعل منه رأي عام مهدرا ايضا للآخلاقيات.

الرأي العام بتقسيماته (رأي عام نابه أو قائد، ورأي عام مثقف، ورأي عام منقاد أومنساق)، فأن تحيز وعدم توازن وسائل الإعلام يجعل من الرأي العام المنقاد والذي يشكل الآغلبية في المجتمع يتقبل ما يذاع دون التفكير في المضمون.

- **علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام:**

إن وجود المصداقية يؤدي الى تواجد الموضوعية، التي تتمثل في النزاهة والحيدة، والدقة، والتوازن، والاكتمال، في فترة الستينيات زاد الاهتمام في قضية المصداقية داخل الدوائر الأكاديمية، وذلك نتيجة لهبوط الثقة في وسائل الإعلام، والتي سميت بأزمة المصداقية، وخاصة مع ظهور التعددات السياسية وتنوع الملكية للوسائل

الإعلامية.

يعتقد المؤلف هنا أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي،بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل.

يرى أحمد ملكاوي إن تدهور المصداقية لدى وسائل الإعلام قد يساهم في تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع وخصوصا المثقفين. الاغتراب حالة نفسية-اجتماعية تصيب أفراد المجتمع؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره.

♦ **ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق في الاتصال:**

يوجد مساحة للتقاطع بين المسئولية الاجتماعية للصحافة، والحق في الاتصال، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق في الاتصال هو الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة ،والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الاعظم من الناس، والحق في الاتصال عملية أجتماعية تتسم بالتفاعل الأفقي، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الانسانية، وأبرز تصورات مفهوم المسئولية الاجتماعية هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع، وعكس كل الثقافات الموجودة.

أن انجاز الحق بالاتصال يتطلب توافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق، والموضوعية هي قيمة سابقة على الحق في الاتصال.

يتناول الموضوع فلسفة المسئولية الاجتماعية، والمسئولية:
دراسة في المفهوم من حيث :

أولا: الدلالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسئولية)

تعتبر الدلالة اللغوية أن السؤال في مختار الصحاح هو ما يسأله الانسان "أوتيت سؤلك يا موسى"، وهو يأي بمعنى الطلب، أو الاستخبار، والمسئول: المنوط به عمل تقع تبعته عليه، والبنية المعرفية لكلمة (مسئول) على وزن مفعول مثل مجعول، وهي من الفعل المبني للمجهول فاءن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من

جعله مسئولا .

في المعاجم الآجنبية فيذكر ويبستر أن المسئولية تعني إما واجبا معينا على الفرد أداءه ،أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسئولا عنه، ومعجم كولينز يعرف المسئولية انها تعني القدرة على اتخاذ القـــــــــــــــــــــــــــــــــرار
أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني بمعنى يتحمل.

والدلالة الاصطلاحية للمسئولية كما قسمها جميل صليبا في (المعجم الفلسفي) إلى:

مسئولية مدنية، وهي توجب على فاعل الضرر للغير أن يعوضهم عن الضرر، ومن قد يكونون تحت أشرافه،ومسئولية جنائية، وهي تقع على من ارتكب مخالفة أو جناحا أو جريمة، وهي مرتبطة بالمسئولية الاخلاقية لأن الفعل تم عن ادراك وإرادة تامتين من قبل الفرد،ومسئولية أخلاقية: وهي ناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي، والفاعل ذا إرادة حرة.

هي درجات كمسئولية الفاعل الواعي بإرادة حرة، والفاعل المسيطر عليه الهوى ويمنعه من رؤية الحق.

والقانون يقسم المسئولية إلى قسمين: مسئولية أدبية وهي لايترتب عليها جزاء قانوني، ومسئولية قانونية وهي تستمد من الدساتير والقوانين، ويترتب عليها جزاء مادي ملموس، والقانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين، ولكنهما متقاطعتين في مساحة مشتركة.

ثانيا: علاقة المسئولية بالآخلاق

هنا المؤلف يرجع التعدد في مفاهيم المسئولية تبعاً لوجهة النظر الآخلاقية، وهي وجهتان الاولى الآخلاق الدينية، وهي المستمده من الدين الاسلامي، والقائمه على الايمان بالله وأنه موجود، وبالتالي فأن علم الآخلاق عند المسلمين مرتبط بالدين وبطاعة الله وتجنب نواهيه، وهي مما خلقه الله في الانسان كي يأنس بالاخرين ويأنسون به والفلسفة اللأخلاقية في الإسلام تحض على قيم الآخلاق اكتسابا لمرضاة الله،والوجهة الثانية هي الأخلاق الوضعية البرجماتية، وهي

تقوم على أن فكرة الترغيب والترهيب هي نقطة انطلاق المؤمن، وتعنى بالنتائج المترتبة على الأيمان الذي لايشترط تواجده لدى الفرد كأساس للبدء، وهي تعتبر القيم الآخلاقية هي في الاصل قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء، والبرجماتية كانت التعبير الآخلاقي عن علاقات الإنتاج الرأسمالي، وهي لم توجد ولاتكتسب قيمتها إلا لأنها تفيد الرأسمالي وتحقق مصالحه كأن يكون أمينا دقيقا ومنضبط.

ثالثا: مفاهيم المسئولية وتقسيماتها

يرجع المؤلف هنا في تحديد المفهوم الى الفلسفة الاسلامية القائم على أساس أن الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح، وأن المنظور هنا متوازن لآنه يتناول الفرد والمجتمع.

ويعرف محمد ابراهيم الشافعي المسئولية بأنها الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كفله به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب، وفي المفهوم الغربي (البرجماتي) يعرف (وارين) المسئولية بأنها وعي الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعا لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجه الاجتماعي، أو هي الاتجاه الإساسي للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية.

يقسم الدكتور محمد حسام الدين المسئولية ومستندا على الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية (البرجماتية) إلى: الفلسفة الاسلامية تقسمها إلى ثلاثة أنواع: مسئولية دينية، وهي مصدرها الله سبحانة وتعالى، أي الالزام بها من الوحي الإلهي وتشمل التكاليف التي التزم بها الإنسان من قبل الله تعالى، والمسئولية الآخلاقية ومصدرها الضمير والإلزام النفسي وهي تشمل جميع الآخلاق والآداب التي تنشأمن داخل النفس، والمسئولية الاجتماعية ومصدرها المجتمع وقوة الضغط به، أما الفلسفة الغربية (البرجماتية)، وهي تستند إلى أن طبيعة الحياة البشرية تنقسم إلى افراد وجماعات تتأثر وتؤثر ببعضها البعض، وتقسم المسئولية وتبعا للعلاقة بين الطرفين الى :المسئولية الوجوبية : وتحدد الواجبات هنا بناء على العلاقات، كعلاقة العامل مع رب العمل والمواطن مع الحكم، وهي تأخذ مثال واضح هنا بالترتيب

العسكري للواجبات، والمسئولية التعاقدية: وهي تكون عندما يتساوى الطرفين في القوة والسلطة، فيأتي دور العقد بتحديد المسئوليات، ويحدد كذلك العقوبات، والمسئولية الذاتية: وهي التي تضعها الذات الانسانية دون توقع مقابل لذلك وهي تعبير عن النفس البشرية، وهي قد تكون أقوى من التعاقدية والوجوبية.

رابعا: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

يتم تناول مفهوم المسئولية الاجتماعبية من خلال الكتابات العربية وهي تأخذ اتجاهان الأول متأثرا باءطروحات المدارس الغربية،والذي يقول أنها مسئولية الفرد أمام المجتمع، ومصدر الالزام بها هو (الآنا الاجتماعي)، وأتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية والذي يمثله أستاذ علم النفس التربوي الدكتور (سيد عثمان)، والذي يحدد مصدر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية أنه ينبع من داخل الفرد نفسه، ويعرفها بأنها مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسئول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته، ويوضح هنا عناصر المسئولية الاجتماعية بالتالي: الفهم أي تداخل الفرد بالجماعة والعكس، ويبرز هذا التداخل بالتماسك، وتحقيق الاهداف المشتركة ،ثم الاهتمام، ويليها المشاركة وأركانها ثلاثة:

١- الرعاية. ٢- الهداية. ٣- الاتقان

وترتبط بالعناصر والآركان السابقة جوانب في الشخصية المسلمة وهي: الوعي والمرحمة والإلف.

في الكتابات الغربية (البرجماتية) نجد أن الفكر البرجماتي وتشجيع ظهور العقل النقدي يرسخان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، فكما يقول (وليم جيمس): إن استخدام تفكيرنا هو الطريق الذي يساعدنا على تغيير العالم، وهناك تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية في الفكر الغربي هما: التيار الاول مستمد من الدراسات النفسية، وهو يعرف المسئولبية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسئول اجتماعيا وهوشخص: يعنى بالتزاماته تجاه الجماعة ويُعتمد عليه، ويعمل دائما ما َيعُد به، ويحقق الاهداف المرجوة ولا يحاول

التمُيـز عـن الآخـرين، وهـو شـخص يفكـر فـي مصـلحته ومصـلحة الجماعة، والتيار الثاني مستمد من دراسات اللعلاقات العامة والإدارة، وهي تستند إلى الاحداث التي وقعت في الربع الآخير من القرن التاسع عشـر، والتـي دعـت إلـى التـزام المنشـأت بمسـئوليتها الاجتماعيـة فـي المجتمع الامريكي، ويشير جورج ستينر إلى أن هناك خمسة نظريات رئيسـية ظهـرت حـول مفهـوم المسـئولية الاجتماعيـة وهـي: وصـاية الادارة علـى مصـالح الجمـاهير، ونظريـة أخلاقيـات الادارة ،ونظريـة توازن القوى وهي تدعوا إلى تدخل الحكومة لتحقيق التوازن، ونظرية إعادة تشكيل أخلاقيات الرأسمالية من خلال حث رجال الإدارة على موائمة مشروعاتهم مع القيم الآخلاقية والإنشائية السليمة، والنظرية الخامسـة هـي: مراعـاة المصـلحة العامـة للمجتمـع أي احتـرام حقـوق جماهير المنشأة.

المسئولية الاجتماعية للصحافة. رؤية غربية، يشرح الدكتور محمد حسام الدين من خلال هذا الجزء من الفصل الأول الظروف التي أدت لنشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، ثم يناقش محددات وتصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة في التراث الغربي، ويختم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة الغربية.

المدخل: أن انتصار النظام الصحفي الليبرالي على النظام السلطوي من خلال ظهور الطبقة البرجوازية وانحسار الحق الإلهي للملوك، ودعوت الفلسفة لوجود النظم الليبرالية والحريات المدنية كحرية الكلام، وحق الاجتماع وحرية التعبير وفي البداية حرية الصحافة، كل ماسبق دعى البرلمان البريطاني إلى إصدار قانون يحظر به الرقابة المسبقة على النشر، وهو تحقيق وانعكاسا لما ذهب إليه فلاسفة الحرية كروسو، ومنتسيكو وفولتير في فرنسا، وستيوارت مل وجون لوك في انجلترا وجون ميلتون وتوكفيل في امريكيافي أن الانسان مخلوق يسيره العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة، إلا أن هـذه المفـاهيم نقضـتها العديـد مـن العوامـل الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية والفكرية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي انعكست بدورها على الصحافة الليبرالية التي اختل

توازنها من خلال مطالبتها بحق الجمهور في المعرفة، والاهتمام بالخدمة العامة، والتعددية في الاخبار والآراء، ومقاومة الضغوط الخارجية، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي واستقراره، وسيادة معايير الدقة، والموضوعية، وأول ظهور للمراجعات النقدية للنظرية الليبرالية كانت في العقد العشرين من القرن العشرين عن طريق تشكيل لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧، وظهور تقريرها بعنوان صحافة حرة مسئول.

- **أن ظروف نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في الغرب تعود للآسباب التالية:** الآسباب الفكرية وهي: بدأ النقاد يكيلون النقد للنظرية الليبرالية من منطلق أن مذهب الحقوق الطبيعية لايعدو مجرد شعار دعائى لأديولوجية عفى عليها الزمن، وأنها جعلت من الانسان كائن ضعيف وأن المجتمع أقوى منه، وأكد هذا النقد على فكرة الانسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة، وذلك مع الاتساع في دائرة المعلومات والآراء بزيادة واطراد التكنولوجيا، ويذكر هنا خروج نظريات أخرى موازية في الفيزياء وعلم الاجتماع كنظرية نيوتن عام ١٩٠٠ والنظرية النسبية للآنشتين عام ١٩٠٥، ونظرية داروين في التطور، والآسباب الاقتصادية تمثلت في التغير في المناخ الاقتصادى وعبارة دعه يعمل.. دعه يمر ، وظهور الاحتكارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالصحافة، وتحكم المعلنون في السياسة التحريرية والمضمون، ودخول الاحتكار مستوى عالي جدا يعبر عنه أن شركات عالمية تستعمر وسائل الاعلام في العالم الغربي، كل ذلك أدى لتعرض النظرية الليبرالية للنقد، وقبل ظهور تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ انتقد جورج سيلدز الآداء الإعلامي عام ١٩٣٥ حين قال إن الصيغة الاقتصادية للصحيفة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة، وتحكم طبقة اجتماعية اقتصادية هي طبقة رجال الأعمال في وسائل الآعلام جعلت من عملية الوصول لوسائل الآعلام صعبة للغاية، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر، والأسباب المؤسسية لظهور نظرية المسئولية الاجتماعية تتمثل في ظهور الاتحادات المهنية كجمعية ناشري الصحف الأمريكية، والجمعية الأمريكية لمحرري

الصحف، وجمعية الصحفيين المهنيين، وفي عام ١٩٢٣ صدرت مبادىء الصحافة، وبدأ ظهور المواثيق المهنية سواء للصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون والسينما، ويلخص سبب ظهور هذه المبادىء بما أشار اليه تقرير لجنة حرية الصحافة: إذا استمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحري الصدق والموضوعية، فإن الصحافة لن تكون بمنجاة من التدخل الحكومي، وتأسيسا على ذلك فقد كانت مواثيق الشرف الصحفية نوعا من الأخلاق البرجماتية السائدة في بداية القرن، بحيث أدرك الصحفيون الملاك أن النقد الذاتي أفضل بكثير من السيطرة الحكومية؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحى معرضا للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم به ، ويعتبر ظهور عدد من الصحفين الأخلاقيين امثال هوراس جريلي وجوزيف بولترز أثر في تنامي الحس بالمسئولية الاجتماعية للصحافة، خصوصا بعد ما شهدته الصحافة انحطاط خاصة داخل المعترك السياسي، إلى الحد الذي وصفت به هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية)، وأطلاق الرئيس الامريكي توماس جيفرسون على الصحافة أنها الصفحات القذرة التي تروج للعهر الفكري بالأكاذيب.

دعى جوزيف بوليتزر وجريلي الى صحافة ذات روح مهنية عالية، وإلى أعتماد الخبر الدقيق في حملات مكافحة الفساد، ونادى بوليتزر إلى إنشاء كلية للصحافة وأكد على أن الصحيفة دون مُثل أخلاقية عليا لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع ، والاسباب المهنية يرجعها المؤلف إلى: ظهور الأشكال التحريرية الجديدة، أي التحول من المقال الى أعمدة الاخبار،والتطور في الأساليب الدعائية، مما جعل الصحافة يزداد دورها كوسيلة اتصال جماهيري للطرفين المتلقي والمعلن.

♦ **مفاهيم المسئولية الاجتماعية للصحافة في المدرسة الغربية:**

١) **محددات المسئولية الاجتماعية للصحافة:** أن تقرير لجنة حرية الصحافة الذي صدر في الولايات المتحدة الامريكة والذي دعى إلى صحافة حرة مسئولة لقي صدى في الدول الآوروبية والمملكة المتحدة فشكلت اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٤٩، والتي تقوم على أساس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وأن الحرية السلبية

للصحافة في النظرية الليبرالية غير مرغوب بها، وأن الحرية لابد وأن ترتبط بالمسئولية، وعلى الصحافة ان تبقى في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة، وكانت لجنة حرية الصحافة قد وضعت عدد من الوظائف التي على الصحافة القيام بها وهي: إعطاء تقارير صادقة وشامله للأحداث اليومية، والعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد، وأن تقدم وسائل الاتصال صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع، وتقديم اهداف المجتمع وقيمه وتوضحها، وتوفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا، ومن ضمن توصيات لجنة حرية الصحافة، أن تقدم الحكومة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأوصت اللجنة المؤسسات الصحفية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير، ودعت العاملين بالصحافة بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض.

كما حدد باحث بريطاني هو دنيس ماككويل المبادىء الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في الالتزامات التالية : تقبل وسائل لإعلام وتنفيذ التزامات معينة تجاه المجتمع، وهذه الالتزامات تحقق من خلال الحقيقة، الدقة، الموضوعية، التوازن، وهذا الالتزام يتحقق من التنظيم الذاتي للصحافة، وعلى وسائل الإعلام أن تتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف، وأن تعكس التنوع والتعدد في الآراء، والمستوى الرفيع الذي يتوقعه المجتمع من وسائل الإعلام، وهناك استاذ أمريكي هو راي روبرت يراى أن المسئولية الاجتماعية قسمين: الاول يتعلق بقيام الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، والقسم الآخر هو بيان مسئولية الجماهير تجاه المادة المذاعة أي اتجاه أنفسهم.

٢) **تصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة:** يرجع المؤلف هنا إلي التصنيفات السابقة الذكر لمفهوم المسئولية ولكن من خلال الصحافة، ويشير إلى الفروق التي وضعها الباحثين بين لفظي في معالجتهم للمسئولية، واعتبروا اللفظ الاول تعبيرا (عن) التزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية إلى ... ألخ، واللفظ الثاني تعبيرا عن مسئولية الصحفيين (تجاه) أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة ،ويشير كذلك إلى

تقسيمات لويس هودجيز للمسئوليات الصحفية الى مسئولية وجوبية، وهي عندما تحدد الحكومة مسئوليات معينة للصحافة وهي تتعلق بالسلبيات كالقذف وتشويه السمعة، ولاتلزمهم بنشر خطاب الرئيس مثلا، والمسئولية التعاقدية التي تشير إلى أن الصحافة تقوم بدورها من خلال ميثاق المجتمع وليس من خلال عقد رسمي،وأن المجتمع يعطي الصحافة الحرية مقابل تزويده بالمعلومات والآراء، والمسئولية الذاتية، وتتأى هذه المسئولية من البناء الذهني للصحفيين للممارسة الرفيعة للعمل الصحفي، وهي الزام أرادي من قبل الصحفيين على أن الصحافة رسالة نبيلة أكثر من كونها عملاً في صحيفة.

ويعتبر ميرل أن هناك ثلاثة نظريات لمسئولية الصحافة:

الاولى: وهي التي تحدد قانونياً، **والثانية:** التي تحدد مهنياً، **والثالثة:** التي تحدد جماعيا، وهناك تحديد أخر من قبل (ديني إليوت) يعطي أنواع لمسئولية الصحافة تبعا للهيئة المسئولة، والجهة المسئولة أمامها وهي: مسئولية الإعلام تجاه المجتمع، والمسئولية أمام النفس، ومسئولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلي.

هناك اتفاق ما بين المؤلف ولويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسئولية، فالمستوى الأول هو الوظائف التي تؤديها الصحافة كالوظيفة السياسية، وهي أعلام المواطن بما تقوم به الدولة، والوظيفة التعليمية، وهي عرض الافكار والأراء ومناقشتها ، و وظيفة خدمة ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة، ووظيفة أقتصادية تتمثل بالتعريف بالسلع والخدمات، ووظيفة تأريخية أي التسجيل للأحداث. المستوى الثاني يتمثل بالمعايير أي القانون الأخلاقي للصحافة يلخصها أجي وأولت وإميري بأنها خمسة دوائر متداخلة، فالدائرة الأولى تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد، والدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الداخلية، والدائرة الثالة هي معايير توضع من قبل الهيئات الصحفية المستقلة، والدائرة الرابعة تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات في نظريات الإعلام الاربعة، والدائرة الخامسة تمثل الحدود المسموح بها من قبل الأفراد لكل معايير النشاط الإنساني.

ويرجع المؤلف سبب الإهتمام بالظاهرة الأخلاقية للإعلام والصحافة من خارج المتخصصين لسببين، **الأول:** زيادة االاهتمام بأخلاقيات المهن الاخر كالطب والمحاماة، **والسبب الثاني:** أن ممارسات الإعلام توصف بعبارات اساساً أخلاقية كالحرية والموضوعية والخصوصية، ويحدد كليفورد كريستيانز خمسة واجبات أخلاقية للصحفي وهي: واجبه تجاه نفسه بعدم التناقض، وواجبه نحو العملاء بالالتزام نحو المعلنين وحقوق الجمهور، وواجبه تجاه مؤسسته بالولاء لها، وواجبه تجاه زملائه بألاحترام المتبادل، وواجبه نحو المجتمع أو ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية، والمستوى الثالث هو القيم المهنية، وهي تشمل معايير جمع الأخبار، كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول.

هناك مجموعة ملاحظات يشير لها المؤلف من خلال عرضه لمستويات وتقسيمات المسئولية وهي: أن الاتجاه البرجماتي الأخلاقي الوضعي هو الواضح مع غياب المرجعية الدينية، وكذلك مبدأ النسبية الأخلاقية لأنها تعتمد على الناس بما يسمحون به أو لايسمحون، ليس هناك رصد لقوى التأثير والتأثر بين أنواع المسئولية، ومجافات بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى رأسها الحرية، عدم طرح المواضيع المتعلقة بالقضايا العالمية كالبيئة، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية، والتي تعرض لها الباحثين العرب قبل أربعين عاما.

♦ نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات منها: انتقادات موجهه للجنة حرية الصحافة منها: أن اللجنة تكونت من أثنى عشر أكاديميا، ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو أية شخصية إعلامية، وأتهمت اللجنة بالتحيز، وأنها أي اللجنة قد أستخدمت جملا مطاطة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) و (تقرير صادق وكامل وذكي).

الانتقادات التي رأت في نظرية المسئولية الاجتماعية انتقاصاً لحرية الصحافة، وتمثل ذلك في كتابات البرفسور جون ميرل عام ١٩٦٥، وذكر أن المسئولية الاجتماعية هي (بداية التدخل الحكومي في الصحافة تحت شعار له رنين جميل أخاذ مثل الأمومة، والحب اسمه المسئولية الاجتماعية، ولكنه مفهوم غامض، ونسبي للغاية)، وأن حرية الصحافة هي الحرية النسبية والواقعية، وليست حرية المثاليين

ومحبي المطلق، ويرى المؤلف أن هذا الطرح ومن خلال التفكير البرجماتي غير واقعي، فالحرية والمسئولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفي في البلاد الغربية.

الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسئولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي، يرى المؤلف انه مع ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية ومواثيق الأداء الصحفي ومجالس الصحافة، فأن النقد لازال موجها للصحافة الامريكية والأوروبية، والامثلة على ذلك كما يلي : ففي الولايات المتحدة الامريكية اصبح هناك انخفاض في مصداقية الصحف، وضعفت الثقة في الصحافة، وأن تفجر ثورة الجنس في الستينيات والسبعينيات زادت بشكل كبير المطبوعات والأفلام الإباحية، وزادت الشكوى من وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة، وأن الصحافة قد أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي، وفي المملكة المتحدة كان من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة تتمثل ،بنقص الاهتمام بالشئون العامة والشئون السياسية، وأن السوق يتطلب الاهتمام بالمرأة والشباب، وهذه يؤدي إلى الغاء دور الصحافة في نقل المناقشة الحرة في المجتمع، وحرمان الجمهور من حق المعرفة، وأن أزدياد الاهتمام بالشئون الانسانية ومواد التسلية وتركيز الصحف الشعبية على الحوادث والجرائم، أدى إلى التضحية بالمعايير المهنية وظهور صحافة الشيكات أي الدفع مقابل الحصول على الاحداث والقصص ذات الطابع الجنسي، وأزدياد الاحتكار لصناعة الصحافة والإعلام في بريطانيا، فأن محاولة الخروج عن هذا الاحتكار يضيق الخناق على الصحافة وتجبر على الركوع.

الانتقادات الموجه لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، ومن هذه الآليات مواثيق الشرف المهنية التي وصفها ميرل بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، وأنها تتضمن داخلها رغبة في الاذعان لرأي واحد، وأن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة، وعبارات مطاطة صعبة التحديد، وتعتبر مجالس الصحافة من الافكار التي لاقت نجاحا محدودا في الولايات المتحدة الامريكية، ويقول ميرل طاعنا في نزاهة هذه المجالس أن لها مشكلات في المصداقية، وأن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات

حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين، ومجلس الصحافة البريطاني أعتبر جهاز علاقات عامة للصحافة، يهدف إلى تقليل نقد الجمهور، وأنه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة وليس في مواجهة القوى الرأسمالية، وفكرة محامي الشعب أو ناقد الصحيفة فقد نشأت في السويد قبل سبعين عاما، وهي تقوم على فكرة النقد الذاتي، وزيادة المصداقية من خلال نقد نفسها، ومشكلة محامي الشعب في طبيعة علاقته مع الإدارة والصحفيين العاملين، مع أن بعض الصحف اعتبرت أن وجود ناقد الصحيفة قد أعطى حصاداً مثمراً للعمل الصحفي، ومن الانتقادات الموجهة لنظرية المسئولية الاجتماعية هي المنطوية على فهم أعمق لمسئولية الإعلام، وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون، وعلماء الاجتماع الامريكيون، إذا يرى الباحثون الفرنسيين أن الأخلاقيات السائدة هي مبادىء المشروع الخاص، وأن حملة الأسهم لايهمهم العمل الصحفي بل يهمهم التوسع والحفاظ على حصتهم المالية، وأن الأخلاقيات تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الامريكية، وتم الترويج لها لصرف النظر-بقصد أودون قصد-عن أخلاقيات المؤسسة، وفي الدول الأوروبية أن الصحافة قد انهكتها الصراعات الحزبية فتضحي بالأخلاقيات من أجل السياسة، ورؤية علماء الاجتماع الامريكي أن الادوار المتميزة للإعلام مجرد منتج ثانوي للنظام الاجتماعي القائم، ويقوم على الاستثمار الصناعي والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها في وسائل الإعلام)، وأن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم والمعلنين، وانبثاق الأخلاقيات والمعايير التي تحمل مفهومها الخاص عن الحرية والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرار، ويتم هنا أستبدال أولويات المؤسسة بأولويات العاملين أنفسهم الخاصة، ليحق اندماجا كاملا مع الأفراد الاخرين.

ويرى المؤلف أنه كون الأخلاقيات النفعية المصلحية هي الأكثر انتشاراًبين الأفراد في المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عملها .. فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات، التي تعد مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع، بل أصبحت تتساند وتتبادل التأثير، وعلى ذلك .. فالصحافة في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة الى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية.